

لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

اجتماع

الخميس 6 ديسمبر 2012

من الساعة 9.00 إلى الساعة 13.00

البرلمان الكرواتي، زغرب

محضر

عقدت لجنة حقوق المرأة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعا بمقر البرلمان الكرواتي بزغرب يوم الخميس 6 ديسمبر 2012 برئاسة السيدة سميرة مرعي فريعة، مساعدة رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي، المكلفة بالتشريع والعلاقة مع الحكومة ورئاسة الجمهورية.

وشارك في هذا الاجتماع السيدة Mulita MULIC، نائبة رئيسة اللجنة وعضو البرلمان الكرواتي، والسيدة عقيلة حشيشي، نائبة رئيسة اللجنة وعضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري. في حين تعذر على السيد Sergio Paolo Francesco SILVESTRIS، نائب رئيسة اللجنة وعضو البرلمان الأوروبي حضور الاجتماع.

كما شاركت السيدة Ingeborg DEMEULEMEESTER (بلجيكا)، والسيدة Rena DOUROU (اليونان)، والسيدة Claudia DALL' AGNOL (اللوكسمبورغ)، والسيدة فتيحة بقال (المغرب)، والسيدة Emilia SANTOS (البرتغال)، والأنسة آسيا النفاتي (تونس)، والسيد Mehmet Kasim (تركيا)، والسيدة GÜLPINAR (تركيا)، والسيدة Tamara VONTA (سلوفينيا)، والسيدة Malika BENARAB- ATTOU (البرلمان الأوروبي).

وحضر من الجانب الكرواتي السيد Josip LEKO رئيس البرلمان، السيد Nebojsa KOHAROVIC، المدير العام للعلاقات الثنائية بوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، وغيرهما من الشخصيات البرلمانية والحكومية.

وبدعوة من رئيسة اللجنة شاركت في هذا الاجتماع السيدة Cecilia ATTARD-PIROTTA، الأمينة العامة المساعدة للاتحاد من أجل المتوسط المكلفة بالشؤون الاجتماعية والمدنية (قائمة المشاركين مرفقة).

1. كلمة ترحيب من طرف السيدة Melita MULIC، نائبة رئيسة اللجنة (كرواتيا):

رحبت السيدة Melita MULIC برئيسة اللجنة وأعضائها وجميع الضيوف متمنية لهم إقامة طيبة في زغرب. وبينت أن موقع كرواتيا يطغى عليه الطابع المتوسطي حيث يبلغ طول الشريط الساحلي 6200 كلم، وهي الثالثة بعد اليونان وإيطاليا من حيث طول الشريط الساحلي، وهي تسعى دائما إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية مع الدول الأورو-متوسطية وخاصة مع بلدان جنوب المتوسط. ولذلك دعمت مسار برشلونة منذ نشأته، وساندت فكرة إحداث الاتحاد من أجل المتوسط.

وأفادت أن كرواتيا ستصبح العضو الثامن والعشرين للاتحاد الأوروبي في الأشهر القادمة، وستساهم من موقعها في دعم الاتحاد من أجل المتوسط حتى يصبح فضاء سلام واستقرار وتنمية رغم التحديات والعراقيل التي تواجهه حاليا. وأعربت عن تميمينها للدور الذي تقوم به مؤسسة أناليند للحوار بين الثقافات في هذا المجال.

وتقدمت بالشكر لرئيس البرلمان الأوروبي على المجهودات التي يبذلها لدعم الاتحاد من أجل المتوسط، كما شكرت رئيس اللجنة على الموضوع الهام الذي تم اختياره والمتعلق بدور المرأة في الحوكمة الجديدة.

2. كلمة ترحيب من طرف رئيس البرلمان الكرواتي السيد Josip LEKO:

أعرب السيد Josip LEKO عن سعادته الكبيرة باستقبال أعضاء لجنة حقوق المرأة في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بمقر البرلمان الكرواتي بزغرب. وشدد على أن الأحداث في جنوب البحر الأبيض المتوسط هي ضمن مركز اهتمامات كرواتيا، مشيرا إلى أن الاتحاد من أجل المتوسط وأجهزته قد تكون مسؤولة عن المنطقة الأكثر اضطرابا في العالم

الآن، خاصة في مجال مكافحة الجريمة والفقير. وأضاف أن كرواتيا تدعم كل الجهود الإيجابية الموجهة نحو تحقيق السلام والازدهار والديمقراطية في المنطقة.

وذكر السيد Josip LEKO أن كرواتيا ستصبح قريبا العضو الثامن والعشرين للاتحاد الأوروبي، وسوف تساهم في تطوير دور الاتحاد من أجل المتوسط الذي يواجه العديد من التحديات والصعوبات. وأضاف "نودّ أن نساهم في تنفيذ مشاريع تتعلق بحماية البيئة، وتحسين البنية التحتية، ودعم البرامج التي تضمن حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

وأشاد بالجهود الكبيرة والمبادرات التي يبذلها حاليا السيد Martin SCHULZ، رئيس البرلمان الأوروبي لتعزيز دور الاتحاد من أجل المتوسط.

3. افتتاح الاجتماع من طرف رئيسة اللجنة السيدة سميرة مرعي فريعة (تونس)،

والمصادقة على مشروع جدول الأعمال:

تمّت المصادقة على مشروع جدول الأعمال.

4. المصادقة على محضر اجتماع اللجنة المنعقد بالرباط يوم 24 مارس 2012:

تمّت المصادقة على محضر الاجتماع.

5. بيان رئيسة اللجنة:

شكر السيدة سميرة مرعي فريعة البرلمان الكرواتي الذي وافق على عقد هذا الاجتماع في زغرب، وعلى تعاونه مع المجلس الوطني التأسيسي التونسي وتوفير كل الظروف الملائمة من حسن استقبال وتنظيم لإنجاح في الاجتماع.

وقدمت اعتذارها بسبب التأخير في عقد أول اجتماع للجنة خلال هذه الدورة، مفسرة ذلك بالأوضاع الراهنة في تونس وانتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي انشغل في البداية بوضع قانونه الداخلي وتكوين هيكله، حيث لم يتم تعيينها على رأس لجنة حقوق المرأة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إلا في موفى شهر جوان 2012، ولم تتمكن بالتالي من المشاركة في الاجتماع الأول للمكتب الموسع لهذه الجمعية الذي انعقد يوم 8 جوان من نفس السنة، والذي تمّ خلاله ضبط مواضيع اللجان واتخاذ قرارات هامة تتعلق بتغيير طريقة عمل اللجان، وتتمثل في:

- عدم مناقشة أكثر من موضوع واحد بالنسبة لكل لجنة.
- التخلي عن نظام المقررين، على أن يتولى رئيس اللجنة مهمة توجيه العمل بالتنسيق مع بقية الأعضاء، مع ضمان احترام التوازن بين الشمال والجنوب.
- اعتماد شكل جديد أكثر اقتضاباً، وذلك بأن لا تتجاوز توصيات اللجنة صفحة واحدة، وتُخصص صفحة أخرى لوصف أنشطتها والرسالة الرئيسية التي ستقدمها للجلسة العامة القادمة.

وأشارت إلى أنّ الموضوع يتعلق بـ"دور المرأة في الحوكمة الجديدة"، وقد اقترحه السيد مارتن شولز، رئيس البرلمان الأوروبي، وأنها وافقت عليه بكل سرور نظراً لأهميته. وأضافت أنها بعثت برسالة إلى شهر جويلية 2012 إلى أعضاء اللجنة لأخذ رأيهم وطلبت منهم إعداد تقارير حول هذا الموضوع. وبيّنت في هذا الإطار أنّ رئاسة اللجنة تلقت تقارير من 3 دول (كرواتيا، ألمانيا، وتركيا). وقد حاولت اللجنة عقد اجتماع في بروكسل في شهر نوفمبر 2012 لكن لم يتسن ذلك.

كما ذكرت أنه بصفتها رئيسة لجنة حقوق المرأة، دُعيت من قبل السيدة Tokia SAIFI رئيس اللجنة السياسية لحضور اجتماع اللجنة الذي انعقد ببروكسال 3 أكتوبر 2012 وأتيحت لها الفرصة لتقديم كلمة حول موضوع "تعزيز الدور السياسي للنساء البرلمانيات". وأعربت رئيسة اللجنة أيضاً عن نتائج مشاركتها في اجتماع المكتب الموسع الذي انعقد روما يوم 12 نوفمبر 2012، حيث قدمت لمحة عامة حول موضوع اللجنة الذي سنتناقشه خلال الدورة الحالية وسيتم إعداد مشاريع توصيات بشأنه لتقديمها إلى الجلسة العامة المقبلة. وبيّنت كذلك أنها شاركت بصفتها رئيسة لجنة حقوق المرأة في الاجتماع التحضيري لمندى المجتمع المدني الذي سيعقد بمرسيليا من 4 إلى 7 أبريل 2013، وقد نظمت مؤسسة أنا ليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات هذا الاجتماع التحضيري يومي 23 و24 نوفمبر 2012 بالدار البيضاء.

6. إلقاء كلمات من طرف:

- السيد Nebojsa KOHAROVIC، المدير العام للعلاقات الثنائية بوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية لجمهورية كرواتيا:

- بيّن أن كرواتيا متمسكة ببعدها الأورو- متوسطي، وقد دعمت مسار برشلونة منذ بدايته سنة 1995، وساهمت في تنمية المجتمعات المدنية والعلاقات الثقافية والاجتماعية خاصة في إطار مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات.

- أكد أنه من بين أولويات السياسة الخارجية لكرواتيا الاندماج في المجموعة الأوروبية، خاصة وأنها تستعد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من سنة 2013.

- أوضح بأن كرواتيا تركز اهتمامها على مسألتين:

- دعم الانتقال الديمقراطي للدول التي مرت بفترة نزاع داخلي، من أجل دعم السلم والأمن والاستقرار والتنمية.
- تعزيز حقوق الإنسان والمرأة.

- السيدة Cecilia ATTARD-PIROTTA، الأمينة العامة المساعدة للاتحاد من أجل المتوسط المكلفة بالشؤون الاجتماعية والمدنية:

- ثمنت التعاون بين هذه اللجنة والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، ودعت إلى ضرورة مواصلة التشاور حول حقوق المرأة في المنطقة الأورو- متوسطة.

- أكدت أنّ ثورات الشعوب العربية قامت من أجل التغيير وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين، وكان للرجال دور هام في دعم حقوق النساء، وستتاح فرصة هامة خلال شهر جويلية 2013 بباريس لمناقشة عدة مواضيع تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

- أهمية التعليم في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإصلاح المواقف الاجتماعية، والدعوة لتعزيز التوجيه، والتدريب الكافي وتبادل الممارسات الجيدة والبرامج.

- أشارت إلى وجود مقترح فرنسي لخلق هيئة رقابة لأوضاع المرأة في المنطقة الأورو- متوسطة. هذا الموضوع تتابعه مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات وربما يتم تفعيل هذا المقترح خلال سنة 2013.

- بينت أن الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط برمجت مشروعين لفائدة المرأة في المنطقة الأورو- متوسطة:

- الأول يتعلق بدعم الفتيات صاحبات الأعمال.
 - الثاني يتعلق بدعم الفتيات اللاتي لهن مستوى تعليمي متدني.
- وأكدت أنها ستوافي رئاسة اللجنة بوثائق حول هذين المشروعين.

7. تبادل وجهات النظر حول موضوع "دور المرأة في الحوكمة الجديدة":

أكدت السيدة سميرة مرعي فريعة في بداية النقاش على أهمية هذا الموضوع باعتباره استكمالاً لموضوع الدورة الماضية. ثم أعطت الكلمة للمشاركين في الاجتماع فكانت تدخلاتهم كما يلي:

– السيدة Malika BENARAB-ATTOU (البرلمان الأوروبي):

ساندت فكرة التركيز على أعمال ملموسة باعتبار أن اللجنة أصدرت في السابق عديد التوصيات لكن لم يقع تنفيذها، وبينت أنّ هذا الموقف يشاطره كذلك رئيس البرلمان الأوروبي، وتقدمت بالاقترحات التالية:

– اعتماد آلية الرئاسة المشتركة بين المرأة والرجل صلب الهياكل والمؤسسات الوطنية والمحلية في البلدان الأورو-متوسطة لتقوية الكفاءات القيادية لدى المرأة في مجال السياسة، وذلك بإسناد مهمة نائب رئيس للمرأة إذا تولى الرجل منصب رئيس، والعكس بالعكس، وضرورة تشريك الرجال في الدفاع عن حقوق النساء.

– القيام بحملات تحسيسية لتغيير العقليات في اتجاه قبول المرأة كشريك للرجل في جميع المجالات، والإشارة إلى أهمية وسائل الإعلام في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإصلاح المواقف الاجتماعية.

– إحداث مرصد أورو-متوسطي بهدف متابعة المساواة بين الجنسين في مراكز القرار وحتى تكون هذه البيانات منطلقاً لمزيد من الإجراءات إذا لم يتم الوفاء بالأهداف المرسومة.

– إنشاء موقع أنترنات للتفاعل بين أعضاء اللجنة في هذا الخصوص وتبادل الآراء والتجارب.

– السيدة فتيحة بقالى (المغرب):

– بينت أن المغرب بذل مجهودات كبيرة لتحسين ظروف المرأة (مدونة الأسرة، إحداث نظام الحصص أو "الكوتا" في الانتخابات الجماعية والتشريعية تبني مقاربة النوع الاجتماعي. لكن في المقابل، مازالت المرأة تواجه العديد من المعوقات منها ارتفاع معدلات الأمية والفقر والبطالة وتدني معدل النشاط وضعف ولوج النساء إلى مراكز القرار سواء بالمؤسسات العمومية أو الخاصة.

– أكدت أن الدستور المغربي ينص على المساواة بين الرجل والمرأة، وقد مكن نظام الكوتا من ارتفاع نسبة تواجد المرأة في البرلمان من 10 بالمائة إلى 16 بالمائة خلال الانتخابات الأخيرة (60 امرأة من بين 395 نائبا)، والنساء فاعلات في اللجان البرلمانية أكثر من الرجال، باعتبار تركيزهن على حقوق النساء والأطفال والأقليات، إضافة إلى كونهن أكثر اهتماما بـ "الصالح العام". كما تم رفع التحفظات على اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

– طالبت الأحزاب السياسية باختيار مرشحهم للانتخابات من بين النساء على أساس الكفاءة والنزاهة حتى لا تكون المرأة مجرد عنصر ديكور لتلميع صورة الأحزاب، في حين تبقى النساء المناضلات خارج دائرة الضوء.

– دعت إلى العمل على التصدي لكل أشكال التمييز ضد المرأة في مجال التمدرس والإعلام وفتح المجال أمامها للانفتاح على المجتمع المدني عبر تدعيم آلية التسيير التشاركي، خاصة على الصعيد المحلي وتكثيف التكوين والتدريب وتقوية الكفاءات القيادية لدى المرأة، وأكدت أن الإحصائيات والنسب ليست لها أهمية كبيرة مقارنة بالدور الحقيقي للمرأة ومساهمتها في المجال السياسي.

- السيدة عقيلة حشيشي (الجزائر):

بينت أن المرأة الجزائرية شهدت خلال السنوات الأخيرة تقدما كبيرا سواء في مجال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث تشغل الوظيفة العمومية قرابة 50% من النساء، في القضاء 40% ، في الطب 60% وفي التعليم أكثر من 50%. وأضافت السيدة عقيلة حشيشي أن الحكومة الجزائرية تدرك أن جهود التنمية لا يمكن أن تلبى أهدافها إلا بممارسة المرأة لجميع حقوقها وتيسير مشاركة هذه الأخيرة في عملية التنمية المستدامة وعملية صنع القرار.

وذكرت أن قانون 12 جانفي 2012 الذي تم اعتماده تطبيقا للمادة 31 مكرر من الدستور الجزائري زاد من فرص الوصول إلى تمثيل "المرأة" في المجالس المنتخبة من خلال إدخال نظام الكوتا للنساء في القوائم الانتخابية.

ولزيادة فعالية هذه الأحكام، أدخلت السلطة التشريعية أيضا حافزا من خلال توفير مساعدة مالية من طرف الدولة للأحزاب السياسية، وفقا لعدد مرشحيها من النساء اللاتي تم انتخابهن في المجالس البلدية، والولاية والبرلمان (المادة 7). ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة النساء خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر ماي 2012 بالمجلس الشعبي الوطني من 7% إلى أكثر من 31%.

- السيدة Rena DOUROU (اليونان):

- بيّنت أن اليونان رغم مصادقتها على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، فإن واقع المرأة لا يزال دون المأمول (63 امرأة في البرلمان من بين 300 عضو).

- أكدت أهمية تغيير العقليات في اتجاه قبول المرأة كشريك للرجل في جميع المجالات.

- السيدة Mulita MULIC (كرواتيا)

- لا توجد مجالات معينة تتدخل فيها المرأة فكل المواضيع تهمها.

- نظام الكوتا في كرواتيا مكن المرأة من بلوغ نسبة 25% في البرلمان، وهدفنا بلوغ

40% بعد 3 دورات انتخابية. وأكدت أهمية فرض عقوبات في صورة عدم احترام النسبة التي يحددها القانون.

- الأنسة آسيا النفاتي (تونس):

أشارت إلى أنّ المرأة في تونس رغم كفاءتها وجدارتها التي أثبتتها في جميع المجالات

التعليمية والمهنية والثقافية ودورها في الأسرة والمجتمع المدني والأحزاب، ورغم القوانين

المتوفرة لها وعلى رأسها مجلة الأحوال الشخصية، فإنها لا تحظى بحقها الكامل في المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار.

وأكدت على أهمية قانون التناسف والتداول في القوائم الانتخابية الذي تم اعتماده في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي خلال شهر أكتوبر 2011، حيث أفضى هذا القانون إلى تواجد المرأة صلب المجلس بنسبة 29% حاليا (63 نائبة من بين 217).
قاعدة التناسف تشجع المرأة على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

- السيدة Ingeborg DEMEULEMEESTER (بلجيكا)

- بينت أن بلجيكا تعتمد على قاعدة التناسف في القوائم الانتخابية.

- أكدت أن المرأة منشغلة بتربية الأطفال والتزاماتها العائلية ولا تجد الوقت الكافي لممارسة السياسة، ويجب التفكير في آليات لمساعدتها في هذا الشأن.

- السيدة سميرة مرعي فريعة، رئيسة اللجنة (تونس):

- أشارت إلى النسبة المتدنية للمرأة داخل الحكومة التونسية (3 أعضاء فقط: وزيرتان وكاتبة دولة)، وصلب الأحزاب السياسية (نسبة 6% فقط).

- تمّ تكوين مجموعة برلمانية داخل المجلس الوطني التأسيسي لتنسيق الجهود خاصة بعد تصويت 7 نساء ضد التناسف، والنظر في الأساليب الممكنة لتفعيل دور المرأة داخل المجلس.

- ثمّنت الاقتراحات المتعلقة بألية الرئاسة المشتركة بين الرجل والمرأة، وإحداث لوبي نسائي أورو- متوسطي، وكذلك بعث مرصد أورو- متوسطي حول المرأة.

- السيدة Emilia SANTOS (البرتغال):

أكدت أن المهم ليس عدد النساء في البرلمان بل دورهم في الدفاع عن مواقفهم، مشيرة إلى عدم وجود مواضيع معينة تتدخل فيها المرأة.

- السيد Mehmet Kasim GÜLPINAR (تركيا):

- بيّن أن نسبة تواجد المرأة في البرلمان تطورت من 4% سنة 2002 إلى 14% سنة 2011.

- المرأة في حاجة إلى التواجد في مراكز القرار، وهي حاجة أكثر إلى الاستماع إليها وتفهم مشاغلها.

- المرأة في تركيا تشارك في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية على المستويين الوطني والمحلي، وتركيا دولة تحكمها أغلبية إسلامية وتعتمد ديمقراطية لائكية، وتعتبر نموذجا في منطقة المتوسط.

- السيدة Claudia DALL' AGNOL (الكسمبورغ):

- تبلغ نسبة تواجد المرأة في الكسمبورغ 29 %، ولا يوجد نظام الكوتا. وتعتبر أن هذا النظام هام ولكنه غير كاف لوحده.

- اقتراح إصدار بيان صحفي للتأكيد على ضرورة احترام القيم الديمقراطية والحريات العامة والفردية التي تراجعت خلال الفترة الأخيرة في بعض الدول الأعضاء، وذلك قصد إبلاغ رسالة مفادها التنديد بممارسات بعض الأطراف المتشددة (النازية الجديدة) التي نجدها حتى داخل بعض البرلمانات مثل اليونان.

- وبعد نقاش بين أعضاء اللجنة تم الاتفاق على تأجيل إصدار هذا البيان حتى يتم الاتفاق على موضوع البيان وتحرير نصه وعرضه على اللجنة في اجتماع لاحق ثم عرضه على المكتب حسب ما يقتضيه النظام الداخلي للجمعية.

8. تاريخ ومكان الاجتماع القادم:

عرضت رئيسة اللجنة على ممثل البرلمان التركي عقد الاجتماع القادم بتركيا خلال النصف الأول من شهر مارس 2013، فأفاد أنه سيبلغ البرلمان التركي هذا المقترح وسيتولى التنسيق مع رئاسة اللجنة في الغرض.

هذا، واقترحت رئيسة اللجنة على السيدة Cecilia ATTARD-PIROTTA ممثلة الاتحاد من أجل المتوسط أن تكون عضوا دائما في اجتماعات لجنة حقوق المرأة خلال هذه السنة.

في نهاية الاجتماع شكر السيدة سميرة مرعي فريضة أعضاء اللجنة على النقاش المثمر والثري الذي دار بينهم حول مواضيع اللجنة والمقترحات التي تقدموا بها، وسيتم الاستئناس بها في إعداد مشاريع التوصيات لتقديمه إلى الجلسة العامة المقبلة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي ستعقد في 11 و12 أفريل 2013.